البحوث والدراسات

الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام ٢٠٠٦م: دراسة في تحليل مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين

د. عبدالله مشعل العنزي*
د. إبراهيم ناجي الهدبان**
أ. د. مازن خليل غرايبة***

ملخص:

تناولت الدراسة البرامج الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٦م. وقد تم تحليل مضمون ١٥٨ برنامجاً انتخابياً من أصل ٢٤٩ برنامجاً؛ أي بنسبة مقدارها ٦٤٪ من المرشحين. واشتملت الدراسة على مرشحين من الذكور والإناث ومن المناطق الداخلية والخارجية ومن مذهبي الشيعة والسنة. وقد قسمت قضايا البرامج الانتخابية إلى ثلاثة محاور: المحور السياسي، والمحور الاقتصادي والمالي، والمحور المجتمعي. ودللت نتائج الدراسة على أن قضايا الإصلاح والمساواة السياسية ومشاركة المرأة السياسية كانت أهم أولويات المرشحين في المحور السياسي، في حين كانت قضايا المحافظة على الفوائض المالية وعلى الثروة النفطية وزيادة الرواتب أهم أولويات المرشحين في المحور الاقتصادي والمالي، أما في المحور المجتمعي فاحتلت قضيتا تحسين

* دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٦م، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

** دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٣م، مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

*** دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٧م، أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

التعليم والخدمات الصحية أهم أولوياته. هذا، واشتملت الدراسة أيضاً على بعض الدلالات الإحصائية التي أظهرت فروقاً بين المتغيرات المختلفة وبرامج المرشحين لتلك الانتخابات.

مقدمة:

يتميز القانون الدستوري بوجود رقابة على الحكام بهدف تقويم السياسة العامة للدولة، حيث تتم الرقابة بشكل علني ووفق إجراءات تحدد دستورياً بواسطة أشخاص ينتخبهم المواطنون ليكونوا ممثليهم في البرلمان ومعبرين عن آرائهم وأفكارهم في العمل السياسي اليومي. ولعل الهدف الأسمى للمواطنين من إقبالهم على الانتخابات هو اختيار رقباء إلى جانب الحكام، ويكون هذا الاختيار مبنياً على البرنامج الانتخابي للمرشح وما يتضمنه من أهداف وخطط قابلة للتطبيق، ومدى التزامه بتنفيذه إذا ما أصبح عضواً في البرلمان، ومن ثم يكون أساساً لتقويمه مستقبلاً. إن المنافسة بين المرشحين في عرض برامجهم الانتخابية للفوز بثقة المواطنين والوصول إلى قبة البرلمان ما هي إلا اعتراف وإقرار من قبل المجتمع بتعددية الآراء والأفكار والقضايا المختلفة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

لعل أهم ما يميز الانتخابات تلك المنافسة التي تجري بين المرشحين لكسب أصوات الناخبين، حيث تختلف المجتمعات في تعاملها مع هذا التنافس بين مجتمعات يجري التنافس فيها بين تنظيمات كالأحزاب السياسية التي عادة ما تطرح برامج تعكس تصوراتها وأولوياتها وما تتبناه من سياسات بعد وصولها إلى السلطة، وبين مجتمعات تغيب عنها مثل تلك التنظيمات ويجري التنافس فيها بين أشخاص، كل واحد منهم يحدد بطريقته الخاصة الأولويات والقضايا التي تهم المجتمع من وجهة نظره ووجهة نظر الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، ومن ثم تصبح تلك الأولويات والقضايا لمجموع الذين يفوزون بالانتخابات هي أهم ما يهدفون إلى تحقيقه من خلال ما يتخذونه من تشريعات وقرارات كأعضاء في السلطة التشريعية. ولكون الكويت من المجتمعات التي

تغيب عنها الأحزاب السياسية، تصبح وسيلة المرشح لتحديد ما يرى أنه يشكل أهم القضايا والأولويات التي تهم الناخب تكمن في برنامجه الانتخابي؛ حيث يعد مصدراً مهماً يعول عليه في كسب تأييد الناخبين وأصواتهم.

لقد شهدت الحياة السياسية في الكويت مجموعة من الأزمات التي أدت إلى تكرار حل مجلس الأمة واستقالة الحكومة؛ مما دفع الكثيرين من المحللين إلى رد تلك الأسباب إلى تباين وجهات النظر بين أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية في تحديد الأولويات والقضايا التي يعتقد كل طرف أنها تهم المجتمع الكويتي بمختلف شرائحه.

ولهذا تأتي هذه الدراسة محاولة لتحليل برامج المرشحين لانتخابات عام ٢٠٠٦م لتحديد أهم القضايا والأولويات التي طرحها المرشحون في تلك الانتخابات.

تكمن مشكلة هذه الدراسة في أن المرشحين – نظراً لغياب الأحزاب السياسية وعدم ارتباط تشكيل الحكومات في الكويت بنتائج الانتخابات النيابية – يلجؤون إلى التقدم ببرامج انتخابية فردية تعكس اهتماماتهم، وتحتوي على رؤيتهم للقضايا التي يعتقدون أنها تشكل أولويات بالنسبة للناخبين الكويتيين، لهذا يصبح البرنامج الانتخابي للمرشح أنجح وسيلة – من وجهة نظره – لاستقطاب الناخب والحصول على الأصوات. وعليه، فإن دراسة مضمون هذه البرامج الانتخابية يعد النافذة الوحيدة التي يمكن من خلالها معرفة مجمل القضايا التي يتفق عليها المرشحون والاختلاف في ما بينهم طبقاً لبعض المتغيرات الديمغرافية.

أهمية الدراسة:

تتباين المجتمعات في تحديد الأولويات والقضايا التي تهمها، وتعد الانتخابات من أهم الوسائل لتحديد هذه الأولويات والقضايا، عن طريق طروحات المرشحين وبرامجهم الانتخابية، وغالباً ما ينصب انتباه الناخبين على القضايا التي تمس حياتهم بصورة مباشرة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها أول

دراسة من نوعها (بحسب علم الباحثين) تتعرض لتحليل مضمون برامج المرشحين الانتخابية، وتحديد أهم الأولويات لدى الناخب الكويتي. وعليه، تستمد نتائج هذه الدراسة أهميتها من أنها تقدم حصراً وتحليلاً لأهم الأولويات والقضايا التي تهم المواطن الكويتي من وجهة نظر المرشحين للانتخابات. كما تقدم أيضاً تحديداً للأولويات والقضايا التي تهم شرائح محددة من المجتمع الكويتي، كما هي محددة في متغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الطائفة، المناطق الانتخابية). من ناحية أخرى، فإن الباحثين يعتقدون أن الدراسة من الناحية النظرية تشكل إضافة نوعية إلى الدراسات الخاصة بالحياة السياسية في الكويت بشكل عام.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف أهم القضايا التي طرحها المرشحون في برامجهم وندواتهم الانتخابية أو عبر بياناتهم الصحفية، التي اعتقدوا أنهم من خلالها يطرحون أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي في مجالات الحياة المختلفة (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية والخدمات)، ومن جهة أخرى فإن طرح تلك القضايا والأولويات وتحديدها يساعد صانع القرار على تعرف أهم تلك القضايا التي تشغل المجتمع الكويتي، على تنوع فئاته، وكذلك تعرف القضايا التي تهم فئات بعينها إذا ما أراد أن يوجه لها سياسات خاصة.

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما مضمون البرامج الانتخابية التي طرحها المرشحون بفئاتهم المختلفة؟.

٢ – ما أهم القضايا التي شكلت القاسم المشترك بين هؤلاء المرشحين؟.

٣ – هل اختلف المرشحون في برامجهم الانتخابية استناداً إلى متغيرات الدراسة المتمثلة في النوع الاجتماعي (الجنس) والمذهب، والمنطقة الانتخابية.

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للدراسات الميدانية حول الانتخابات يلاحظ بسهولة ندرة تلك الدراسات، خاصة في المجتمعات العربية. وعند النظر في الدراسات الميدانية عن الانتخابات في الكويت يلاحظ – بحسب علم الباحثين – أن ما أجري من بحوث كان في مجمله تحليلاً لنتائج الانتخابات و اتجاهات بعض شرائح المجتمع الكويتي (**الشايجي، ١٩٩٩م**)، (**وغانم النجار وجاسم كرم ١٩٨٧م**)، أو دراسة حول الدوائر الانتخابية وجغرافيتها السياسية (**جاسم كرم، ١٩٨٨م**)، وهناك دراسة مسحية عن الاتجاهات الانتخابية في الكويت في ربع قرن (١٩٦٠ – ١٩٨٥م) أعدها خلدون النقيب، كذلك له دراسة في تحليل الانتخابات في ضوء بعض المؤشرات السياسية (**النقيب، ب ١٩٩٦م**). وعن أثر منح المرأة حق التصويت في الكويت جاءت دراسة مازن غرايبة وباسل العيدة مؤكدة أنه لا فرق بين نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي قبل دخول المرأة الحياة السياسية وما بعده (**غرايبة والعيدة، ٢٠٠٦م**).

وعن الدراسات المباشرة في موضوع تحليل البرامج الانتخابية للمرشحين في الكويت، وهو موضوع هذه الدراسة، جاءت دراسة **عبد الرضا أسيري وكمال المنوفي** لتشكل أول دراسة في هذا المجال؛ حيث ركزت على الحملات الانتخابية وما تناوله المرشحون من طروحات في انتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ١٩٨٥م، وخلصت تلك الدراسة إلى أن الديمقراطية والاقتصاد والإصلاح الإداري كانت من بين أهم أولويات المرشحين في تلك الانتخابات (أسيري والمنوفي، ب ١٩٨٦م).

وانطلاقاً مما تقدم يمكن النظر إلى الدراسة الراهنة – التي تنفرد في استخدام أسلوب تحليل المضمون (**Content Analysis**) وكذلك مقياس فيشر (**Fisher Exact Test**) للدلالات الإحصائية وتحديد الفروق في النسب بين المتغيرات المختلفة – على أنها مساهمة يعتد بها في مجال الدراسات المسحية عن الانتخابات والبرامج الانتخابية.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

أ – مجتمع الدراسة:

تنافس في الانتخابات العامة لمجلس الأمة الكويتي عام ٢٠٠٦م (٢٤٩) مرشحاً ومرشحة موزعين على ٢٥ دائرة انتخابية، وكان من ضمنهم ٢٧ مرشحة في أربع عشرة دائرة انتخابية، وراوح عدد المرشحين في كل دائرة بين ٦ مرشحين و ١٦ مرشحاً، في حين بلغ عدد المسجلين للانتخابات من الذكور (١٤٠٤٤٢) مائة وأربعين ألفاً وأربعمائة واثنين وأربعين ناخباً، كان عدد المقترعين منهم (١٠٨٢٥٥) مائة وثمانية آلاف ومائتين وخمسة وخمسين، بنسبة ٧٧٪، في حين كان عدد الناخبات – وهن يخضن الانتخابات لأول مرة – (١٨٦٨٤٥) مائة وستة وثمانين ألفاً وثمانمائة وخمساً وأربعين ناخبة، وبلغ عدد المقترعات منهن (١٠٨٨٠٥) مائة وثمانية آلاف وثمانمائة وخمس ناخبات؛ بنسبة ٥٨٪ تقريباً. (وزارة الداخلية، أ ٢٠٠٦م).

ولوحظ أن من بين المرشحين الـ (٢٤٩)، قدم ١٥٨ منهم برامج انتخابية، أو عقدوا ندوات انتخابية، أو أجروا مقابلات صحفية، وبهذا تكون نسبة من عبروا عن برامجهم الانتخابية نحو ٦٤٪* من مجموع المرشحين، مع ملاحظة أن بعض التيارات السياسية المعروفة (الإخوان المسلمين – والتيار الليبرالي – وحركة التوافق الوطني الإسلامية – "حركة شيعية") أصدرت بيانات انتخابية باسم مرشحي التيار دون أن تعلن عن أسماء هؤلاء المرشحين ضمن البرنامج الانتخابي، وهناك من المرشحين من هو معروف بانتمائه لتلك التيارات لكنه أصدر برنامجاً انتخابياً خاصاً به، لذا فإن الدراسة ستركز على البيان الانتخابي

* تم توثيق جميع البرامج الانتخابية لدى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت، ملف رقم (أ–ج–٤٠٠٥) الانتخابات النيابية الكويتية لعام ٢٠٠٦م.

باسم المرشح وليس باسم التيار، وتجدر الإشارة إلى أن من تبقى من المرشحين لم يطرحوا برامج مكتوبة، ولم يعقدوا ندوات انتخابية، ولم يصرحوا لوسائل الإعلام المختلفة عن أفكارهم، حتى إن بعضهم لم يكن لديه مقر انتخابي، وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد أن بعض هؤلاء المرشحين لم يكونوا على درجة من الجدية بترشيح أنفسهم. حيث لوحظ من نتائج التصويت أن بعضهم حصل على أقل من عشرة أصوات (وزارة الداخلية، ب ٢٠٠٦م)، بالإضافة إلى أن بعضهم يخوض الانتخابات من أجل حصر الأصوات داخل قبيلة أو طائفة معينة أو من أجل تشتيت الأصوات خدمة لأحد المرشحين الأبرز في هذه الدائرة، خاصة أن كل دائرة انتخابية من الخمس والعشرين يقتصر انتخابها لمجلس الأمة على عضوين فقط.

أما بالنسبة لأولئك الذين طرحوا برامج انتخابية فكانت طروحاتهم على شكل برامج مكتوبة أو على شكل ندوات انتخابية، وذلك من أجل الدعاية لأنفسهم. هذا، وقد برز في أثناء الحملة الانتخابية نمط جديد من الدعاية الانتخابية تمثل في مشاركة عدد كبير من المرشحين من أعضاء مجلس الأمة السابق (المنحل) "٢٩ عضواً " في ندوات مشتركة من أجل حشد الدعم لكل مرشح في دائرته الانتخابية وبالتناوب فيما بينهم.

وسنحاول في هذه الدراسة معرفة البرامج الانتخابية وأهم القضايا العامة التي تناولها المرشحون التي تهم المواطن العادي، ثم مقارنتها بالمتغيرات التالية (النوع الاجتماعي – المذهب: "شيعي وسني" – المناطق الانتخابية: "داخلية وخارجية").

ب – منهج الدراسة:

لمعرفة فحوى مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين، فإنه تم استخدام منهج تحليل المضمون **Content Analysis** لدراسة محتوى الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة المسحية، ومعرفة الأنشطة والاتصالات المختلفة التي قام بها

المرشحون من أجل إيصال رسالتهم الانتخابية وفقاً لخطوات هذا المنهج. (علي عسكر وآخرون، ١٤: ١٩٨٩م).

وستحاول هذه الدراسة الكشف عن اتجاهات الجماعات والأفراد والاهتمام بالمسح الكمي لمحتوى هذه البرامج باستخدام الأعداد والنسب المئوية، بهدف معرفة العلاقات التي يمكن تصنيفها على أسس كمية ونوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم الإشكالات التي تواجه الباحث في هذا المجال. وقد تم أيضاً استخدام مقياس فيشر " Fisher' s Exact Test " للحصول على إحصائيات ذات دلالة **Significance Statistical**؛ لأن هذا المقياس يقيس الفرق بين نسبتين-**P1 P2**، ويستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات في الجداول المتقاطعة، وخاصة في حال كون بعض الخلايا (**Cells**) يحتوي على أعداد صغيرة قد تصل إلى أقل من خمسة، لذا فإن هذه الدراسة ستستخدم هذا المقياس لقياس الفرق بين النسب المختلفة لمتغيرات الدراسة، عند الدلالة (**p - Value**) أقل أو يساوي ٥٪.

– الخصائص العامة للمرشحين المستهدفين في الدراسة:

الجدول رقم (١)

الخصائص الديموغرافية للمرشحين الذين لديهم برامج انتخابية *

المتغير	النوع	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	١٣٩	٨٨٪
	أنثى	١٩	١٢٪
الطائفة	السنة	١٣٤	٨٥٪
	الشيعة	٢٤	١٥٪
المنطقة الانتخابية	داخلية	١٠٠	٦٣٪
	خارجية	٥٨	٣٧٪

* (مجموع البرامج الانتخابية ١٥٨ برنامجاً).

يبين الجدول رقم (١) الخصائص الديموغرافية للمرشحين الذين لديهم برامج انتخابية والبالغ عددهم ١٥٨ مرشحاً من المجموع الكلي للمرشحين الذين خاضوا الانتخابات، والبالغ عددهم ٢٤٩، وذلك بنسبة ٦٤٪ تقريباً، شكل الذكور منهم نسبة ٨٨٪، وشكلت الإناث ما نسبته ١٢٪، وعن توزيع المرشحين بحسب المذاهب الدينية نلاحظ أن مرشحي الطائفة السنية شكلوا نسبة ٨٥٪ من مجموع المرشحين فيما شكل مرشحو الطائفة الشيعية نسبة ١٥٪، وعن توزع المرشحين إلى مناطق داخلية "حضرية" (من الدائرة رقم ١ إلى الدائرة رقم ١٣) "ومناطق خارجية" (من الدائرة رقم ١٤ إلى الدائرة رقم ٢٥)، ويشكل التيار القبلي أكبر ثقل اجتماعي في هذه المناطق، فقد مثلت برامج مرشحي المناطق الداخلية ما نسبته ٦٣٪ من مجموع المرشحين، فيما شكلت برامج مرشحي المناطق الخارجية نسبة مقدارها ٣٧٪. واستناداً إلى ما سبق يمكن تلخيص مواصفات المرشحين موضوع الدراسة في أن أغلبهم – وبنسبة عالية – كانوا من الذكور، ومن المناطق الداخلية، ومن السنة.

تحليل النتائج:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم القضايا العامة التي ركز عليها المرشحون في برامجهم الانتخابية المكتوبة، أو من خلال ندواتهم التي لخصتها الصحف، أو من خلال ما حصل عليه الباحثون من أشرطة تسجيل أو أقراص مدمجة، أو من خلال مقابلات المرشحين الصحفية. ومن خلال تحليل هذه البرامج تم تحديد ثلاثة محاور أساسية تناولها المرشحون في كل الدوائر الانتخابية، وتمثلت في: المحور السياسي، والمحور الاقتصادي والمالي، والمحور المجتمعي والإداري، ويتضمن كل محور مجموعة من القضايا الفرعية شكلت في مجموعها أهم القضايا التي اعتقد المرشحون أنها تهم معظم شرائح المجتمع الكويتي. وقد جاءت على النحو الآتي:

أولاً – المحور السياسي:

الجدول رقم (٢)
أهم القضايا السياسية التي طرحت في برامج المرشحين لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٦م*

الرقم	العبارات	العدد/ التكرار	النسبة المئوية / تقريباً
١	الإصلاح والمساواة السياسية	١١٤	٪٧٢
٢	مشاركة المرأة السياسية	٧٤	٪٤٧
٣	تعديل الدوائر الانتخابية	٧٣	٪٤٦
٤	الفساد (الإداري والمالي)	٧٠	٪٤٤
٥	الأمن (الداخلي – الخارجي)	٣٩	٪٢٥
٦	الوحدة الوطنية	٣٣	٪٢١
٧	السياسة الخارجية	١٩	٪١٢
٨	حرية التعبير	١٧	٪١١
٩	سيادة القانون	١٣	٪٨
١٠	حقوق الإنسان	٣	٪٢

* (عدد البرامج الانتخابية = ١٥٨ برنامجاً)

تضمن هذا المحور – من خلال تحليل مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين، وكما يشير الجدول رقم (٢) – وجود عشر قضايا رئيسية، شكلت قضية الإصلاح السياسي والمساواة بين الكويتيين القضية الأولى، حيث بلغ مجموع تكراراتها في البرامج كافة (١١٤) تكراراً وبنسبة ٧٢٪ من مجموع مضمون البرامج الانتخابية، وقد تركزت جزئيات هذا المضمون حول القضايا السياسية المتعلقة بالتمسك بالدستور والعمل على تطبيق أحكامه نصاً وروحاً، والأخذ بمبدأ الحكومة ذات الأغلبية البرلمانية، وإصدار قانون للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية.

تلا ذلك في الأولوية قضية حقوق المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في الحياة العامة بتكرارات بلغت ٧٤ تكراراً وبنسبة ٤٧٪، وكان مجمل طروحات المرشحين تجاه هذا المحور إيجابية وداعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد أن أقرت حقوقها السياسية سابقاً، وقد أكد المرشحون جميعاً ضرورة تعزيز دور المرأة من خلال مشاركتها في تقلد المناصب العامة القيادية وإفساح المجال أمامها للمشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار والعمل على تصحيح الصورة النمطية للمرأة في المجتمع الكويتي من خلال التشريعات والمناهج الدراسية ووسائل الإعلام وإظهار أن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات.

وجاءت قضية تعديل الدوائر الانتخابية في المرتبة الثالثة من حيث الأولوية وبتكرارات بلغت ٧٣ تكراراً وبنسبة ٤٦٪، وفي هذا المجال أكدت طروحات المرشحين أهمية إصلاح النظام الانتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية للحد من شراء الأصوات والرشاوى الانتخابية، وأن تمثل الدوائر بنسب عادلة من حيث عدد الناخبين ونسبة تمثيلهم في مجلس الأمة وتخفيض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ سنة.

وشكلت قضية الفساد الإداري والمالي المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث بلغت تكراراتها ٧٠ تكراراً وبنسبة ٤٤٪، وتمثلت أهم القضايا التي ركز عليها المرشحون في هذا المجال في القضاء على البيروقراطية والترهل الإداري، والدعوة إلى عدم تولي المناصب العليا في الدولة من قبل أشخاص سبق أن دارت حولهم شبهات بالفساد والدعوة إلى فتح ملفات الفساد، واستباحة الأموال العامة ومحاسبة كل من يثبت تورطه بقضايا من ذلك النوع، وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

واحتلت قضية الأمن بشقيه الداخلي والخارجي المرتبة الخامسة من أولويات المرشحين وبتكرارات وصلت إلى ٣٩ تكراراً وبنسبة ٢٥٪، وتركزت

حول انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، التي بدأت بالانتشار في المجتمع الكويتي بعد الاحتلال العراقي للكويت، وسن التشريعات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة. وفيما يتعلق بالأمن الخارجي، فإن على الكويت أخذ الحيطة والحذر؛ لأن منطقة الخليج تشهد أوضاعاً متوترة وتهديدات بالإرهاب والعنف، إضافة إلى برنامج التسلح النووي الإيراني. هذا، وقد جاءت قضية الوحدة الوطنية في المرتبة السادسة وبـ ٣٣ تكراراً ونسبة ٢١٪، فيما جاءت قضايا السياسة الخارجية وحرية التعبير، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، في المراتب الأربع الأخيرة، وبنسب بلغت ١٢٪، و ١١٪، و ٨٪، و ٢٪ على التوالي.

يتبين من التحليل أعلاه أن أهم القضايا السياسية التي اعتقد المرشحون أنها تشكل أولويات للناخب الكويتي كانت أربع قضايا أساسية: هي الإصلاح السياسي والمساواة، وحقوق المرأة السياسية، وتعديل الدوائر الانتخابية، والفساد الإداري والمالي. ويمكن تعليل ذلك بأن المرشحين، وفي معرض كسب تأييد الناخبين، طرحوا جملة قضايا اعتقدوا أنها تهم القطاع الأوسع من الناخبين، فإعطاء أولوية لحقوق المرأة السياسية سوف يدفع باتجاه قيام المرأة – التي دخلت مجال الانتخابات لأول مرة – بالتصويت للمرشح المؤيد لحقوقها خاصة أن المجالس السابقة كانت هي المعرقل الرئيسي لمشاركة المرأة، كذلك بالنسبة إلى قضية تعديل الدوائر الانتخابية، حيث كانت القضية التي شغلت الرأي العام الكويتي لفترة طويلة قبل الانتخابات، وكانت السبب الرئيس لحل مجلس الأمة السابق. أما عن قضيتي الإصلاح السياسي والفساد الإداري والمالي فهما قضيتان استحوذتا على اهتمام المواطن الكويتي في كل انتخابات، ويتم التحدث عنها في كل المناسبات وعلى جميع المنابر، لذا فهي قضية اعتقد المرشحون جميعاً بأنها تستقطب معظم شرائح المجتمع الكويتي، وأن من يطرحها يصنف على أنه مرشح "إصلاحي".

ولكن اللافت للنظر حلول بعض القضايا المهمة وذات الاعتبارات الدولية والإنسانية في مراتب متأخرة من حيث الأولوية في برامج المرشحين الانتخابية،

ومن ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية التعبير. ولعل ذلك يرد إلى أن هذه القضايا لا تشكل أولويات عاجلة بالنسبة للكويتيين على اعتبار أن المواطن الكويتي – بشكل عام – حقوقه الأساسية مصونة ولديه قدر عال من حرية الرأي والتعبير، ويلاحظ أن هذه النتائج تتفق مع دراسة أسيري والمنوفي، من حيث التركيز على الحفاظ على الدستور كأولوية أولى في المحور السياسي، وكذلك للمطالبة بتكوين الأحزاب السياسية (أسيري والمنوفي ١٩٨٦م، ص ص ١١٠–١١٢)، والملاحظة الأهم هي قضية حقوق المرأة السياسية، إذ كانت هذه القضية محل خلاف وجدل داخل المجتمع الكويتي، وكانت التيارات الدينية والقبلية من أهم المعارضين لهذه الحقوق لاعتبارات دينية واجتماعية، ولكن بعد إقرار هذه الحقوق عام ٢٠٠٥م بدأ كل المرشحين يدعمون هذه الحقوق من مختلف التيارات والفئات.

ثانياً – المحور الاقتصادي والمالي:

الجدول رقم (٣)
أهم القضايا الاقتصادية والمالية التي طرحت في برامج المرشحين لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٦م*

الرقم	العبارات	العدد/التكرار	النسبة المئوية / تقريباً
١	المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها	٥٣	٣٤٪
٢	الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط)	٤٥	٢٨٪
٣	زيادة الرواتب	٤٤	٢٨٪
٤	إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية	٣٧	٢٣٪
٥	تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها	٣٢	٢٠٪
٦	الديون الداخلية (إسقاط القروض عن المواطنين)	٢١	١٣٪
٧	الديون الخارجية (رفض إسقاط الديون عن الدول الأخرى)	٥	٣٪

* (عدد البرامج الانتخابية ١٥٨ برنامجاً).

يشير الجدول رقم (٣) إلى القضايا التي تضمنها هذا المحور، وهي تبلغ (٧) قضايا، جاءت قضية المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها **بالمرتبة الأولى**، فتكراراتها بلغت ٥٣ تكراراً وبنسبة ٣٤٪ من مجموع تكرارات البرامج الانتخابية البالغة (١٥٨) برنامجاً. وجاءت في **المرتبة الثانية** قضية الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط) وزيادة الرواتب بتكرارات بلغت ٤٥ و ٤٤ تكراراً وبنسبة ٢٨٪ لكلتا القضيتين، وقد جاءت جزئيات هذا المجال مؤكدة الاستفادة من الفوائض المالية وتسخيرها للمشاريع التنموية والحد من الإنفاق على الاستهلاك الترفي وتشديد الرقابة على الإنفاق العام وتفعيل دور ديوان المحاسبة والأدوات الرقابية الأخرى، وكذلك تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وذلك بالتركيز على القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الأجيال على الانخراط في سوق العمل للحد من استخدام العمالة الأجنبية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إبراز هوية الكويت الاقتصادية من خلال اعتمادها كمركز مالي وتجاري في المنطقة والحفاظ على رفاهية المواطن ومستوى معيشته من خلال زيادات دورية بالرواتب.

فيما جاءت قضيتا إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية وتشجيع وحماية الصناعة الوطنية في المرتبتين الرابعة والخامسة، وبتكرارات بلغت ٣٧ و ٣٢، وبنسبة ٢٣٪ و ٢٠٪ على التوالي، وقد تضمنت برامج المرشحين حول قضية إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية وتشجيع وحماية الصناعة الوطنية والدعوة إلى تطوير سوق الكويت للأوراق المالية من خلال إنشاء هيئة عامة لسوق المال ذات درجة عالية من الشفافية والمهنية. ثم شكلت قضيتا إسقاط الديون بشقيها الداخلي والخارجي المرتبتين السادسة والسابعة وبتكرارات ٢١ و٥ وبنسبة ١٣٪ و ٣٪ على التوالي.

إن احتلال قضية المحافظة على الفوائض المالية وعلى الثروة النفطية

المرتبتين الأولى والثانية في برامج المرشحين الانتخابية أمر مسوغ من حيث اعتقادهم أن الفوائض والنفط يشكلان الدخل الأساسي لدولة الكويت، ومن ثم فإن قضية المحافظة عليهما وحسن استغلالهما هما الهاجس الأكبر للمواطن الكويتي؛ لأنه يرى فيهما مستقبله ومستقبل أجيال الكويت القادمة، هذا بالإضافة إلى شعور المواطن الكويتي بأن ثروته الوطنية عرضة للتلاعب وإساءة الاستغلال. أما عن زيادة الرواتب فلا يخفى أهمية مثل هذا الطرح لدى المرشحين ومدى اعتقادهم أنه مطلب ملح للكويتيين، خاصة أن معظمهم يعملون في الوظائف الحكومية، وهذا ينطبق أيضاً على قضية إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية الذي يهم قطاعاً كبيراً من قطاعات المجتمع الكويتي.

أما عن حلول قضية إسقاط الديون عن المواطنين المدينين في مرتبة متأخرة من الأولويات، فيمكن تفسير ذلك بأن أغلب المرشحين لم يركزوا على هذه القضية؛ نظراً لاعتقادهم أن إثارتها قد تفقدهم من الأصوات أكثر مما تجلبه لهم؛ لأنها قضية محل خلاف داخل المجتمع الكويتي؛ إذ إن الذين ليس عليهم قروض يعتقدون بأن إسقاط القروض هو مكافأة للمتعثرين مالياً على حساب أولئك الذين لم يستدينوا من البنوك أو من قاموا بسداد ديونهم.

وحول قضية الفوائض المالية وحسن توظيفها والحفاظ على النفط كثروة وطنية، أظهرت الدراسة اتفاقاً مع دراسة أسيري والمنوفي، حيث إن النفط والمحافظة عليه كمصدر وحيد للثروة مازال يشكل هاجساً لدى المواطن الكويتي، وعليه ظلت قضية الحفاظ على تلك الثروة وتنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن البدائل، أمراً حيوياً وضرورة مهمة، على صانع القرار التعامل معها بجدية وواقعية (أسيري والمنوفي ١٩٨٦م، ص ١١٢).

ثالثاً – المحور المجتمعي والإداري:

الجدول رقم (٤)
أهم القضايا المجتمعية والإدارية التي طرحت في برامج المرشحين لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٦م*

الرقم	العبارات	العدد / التكرار	النسبة المئوية / تقريباً
١	الخدمات التعليمية	٩٣	٥٩٪
٢	الخدمات الصحية	٧٢	٤٦٪
٣	الإصلاح الإداري	٤٤	٢٨٪
٤	الرعاية السكنية	٤٢	٢٧٪
٥	تطبيق الشريعة الإسلامية	٣٩	٢٥٪
٦	البطالة وفرص العمل	٣١	٢٠٪
٧	قضايا الشباب	٢٩	١٨٪
٨	البيئة	٢٤	١٥٪
٩	البدون	٢٠	١٣٪
١٠	حقوق المرأة (غير السياسية)	٩	٦٪
١١	حقوق الشيعة (غير السياسية)	٩	٦٪
١٢	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين)	٣	٢٪

* (عدد البرامج الانتخابية ١٥٨ برنامجاً).

يتضمن الجدول رقم (٤) القضايا المجتمعية والإدارية التي تم حصرها من خلال البرامج الانتخابية للمرشحين، وقد بلغ عددها ١٢ قضية. ومن خلال التحليل جاءت قضية التعليم في المرتبة الأولى، حيث وردت كأولوية في أغلب البرامج الانتخابية للمرشحين؛ وبتكرارات بلغت ٩٣ تكراراً، مشكلة ٥٩٪ من مجمل محتوى البرامج الانتخابية للمرشحين حيث شكلت مرتكزاً أساسياً في هذا المحور، وتم من خلاله تأكيد ضرورة تطوير مناهج التعليم بجميع مستوياته بالتركيز على المجالات التي يحتاج إليها سوق العمل واستخدام النظم التربوية

الحديثة وتشجيع ودعم البحث العلمي كركيزة أساسية من ركائز التقدم المعرفي، إضافة إلى دعم المتميزين من خريجي جامعة الكويت وتشجيعهم، وذلك بابتعاثهم إلى جامعات مرموقة للحصول على تأهيل علمي متميز.

وجاءت قضية الخدمات الصحية بالمرتبة الثانية وبتكرارات بلغت ٧٢ تكراراً وبنسبة ٤٦٪، إذ تركزت معظم المطالب على تطوير الخدمات الصحية وتحديثها، وإنشاء المزيد من المستشفيات المتخصصة بما يتلاءم مع عدد السكان؛ لأن من حق المواطن التمتع بالرعاية الصحية الكاملة، وعلى الدولة توفير الموازنة الخاصة لذلك. وحلت قضايا الإصلاح الإداري، والرعاية السكنية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والبطالة وفرص العمل، بالمراتب الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي وبتكرارات متقاربة راوحت بين ٢٨٪ و ٢٠٪ من مجمل مضمون البرامج الانتخابية، وكانت مطالب الإصلاح الإداري تدور حول أهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية، وتأكيد مبدأ اللامركزية الإدارية وإصلاح جهاز الخدمة المدنية، وإبعاد الوظائف العامة عن التأثير الحزبي والفئوي، وتأكيد مبدأ الشفافية، أما عن قضية الرعاية السكنية فتمحورت حول المطالبة باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مشكلة تراكم الطلبات الإسكانية، وضرورة تفعيل برامج الهيئة العامة للإسكان، وتشجيع القطاع الخاص على تمويل المشروعات الإسكانية وتوفير الأراضي اللازمة بأسعار مناسبة، وعلى أهمية منح قروض لترميم المنازل القديمة. وعن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية فقد طالب بعض المرشحين بتعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع، بدلاً من النص الحالي الذي ينص على أن (دين الدولة الإسلام والشريعة مصدر رئيسي للتشريع). (عثمان عبدالملك الصالح ١٩٨٩م، ص ٨٠٥)، كذلك المحافظة على قيم المجتمع والوقوف في وجه محاولات التغريب في المجتمع الكويتي، وضرورة التمسك بالثوابت الإسلامية. وعن حقوق المرأة غير السياسية يلاحظ أنها في الغالب تناولت قضايا تهم المرأة

المتزوجة من غير الكويتي، وركزت على حقوقها في الحصول على الرعاية السكنية وصرف علاوة اجتماعية لأبنائها أسوة بالرجل، وكذلك منح أبناء المرأة الكويتية المتزوجة من غير محددي الجنسية (البدون) شهادة ميلاد ومنحهم الجنسية الكويتية أسوة بالرجل الكويتي المتزوج من غير الكويتية، بالإضافة إلى بعض المطالب الأخرى. هذا، فيما كانت قضايا الشباب، والبيئة، و«البدون» وحقوق الشيعة غير السياسية (كإنشاء محاكم خاصة واعتبار العاشر من محرم عطلة رسمية في الدولة)، وقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة بالمراتب الست الأخيرة وبتكرارات ونسب مئوية متدنية، كان أعلاها قضايا الشباب بتكرارات بلغت ٢٩ تكراراً وبنسبة مئوية بلغت ١٨٪، وكان أدناها قضية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة التي لم تحصل على تكرارات ونسبة مئوية تذكر.

ولتعليل تلك النتائج يلاحظ أن قضية التعليم والصحة هما القضيتان الرئيستان في البرامج الانتخابية للمرشحين، وهذا ينسجم مع اهتمامات القطاع الأوسع من الكويتيين؛ لأنهما أكثر إلحاحاً، إذ إن قطاعي التعليم والخدمات الصحية هما أكثر انتقاداً في المجتمع الكويتي، ومن ثم ركز المرشحون عليهما كقضيتين يمكن من خلال التركيز عليهما استقطاب أكبر عدد من الناخبين. ويلاحظ أن هاتين القضيتين كانتا دائماً محط اهتمام جميع المرشحين في الانتخابات عبر المراحل المختلفة حيث دلت دراسة أسيري والمنوفي (١٩٨٦م) على أهمية هاتين القضيتين عند مرشحي انتخابات عام (١٩٨٥م) (أسيري والمنوفي ١٩٨٦م، ص ص ١١٤ – ١١٥)، والملاحظة الأخرى، تلك المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع الكويتي وإن جاءت في مرتبة متأخرة نسبياً، فعلى الرغم من أن هناك من المرشحين من يؤمنون بهذا المبدأ فإنهم لم يجعلوه قضية متقدمة في سلم أولوياتهم على اعتبار أنها قضية محل خلاف، ويمكن من خلال طرحها كأولوية متقدمة أن يخسر المرشحون أصوات بعض الفئات التي تحمل وجهات نظر أخرى في هذا الشأن. وهذا ينطبق أيضاً على

قضايا البدون والحقوق الاجتماعية للمرأة والحقوق غير السياسية للطائفة الشيعية، والتي جاءت أيضاً في مراتب متأخرة في أولويات المرشحين. ويلاحظ أيضاً أن قضيتين من القضايا التي تعتبر من أهم الأولويات المجتمعية في المجتمعات المتقدمة، وهما قضيتا البيئة وذوي الاحتياجات الخاصة، لم تعطيا أي أولوية بالنسبة للمرشحين لاعتقادهم أنهما – نظراً لقلة الوعي بأهميتهما عند الناخب الكويتي– ليستا من القضايا التي تجلب لهم الأصوات.

مناقشة النتائج وأهم الدلالات الإحصائية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون محتوى البرامج الانتخابية لمرشحي مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٦م، وقد قام الباحثون بتحديد أهم القضايا التي اشتملت عليها تلك البرامج أو تناولها المرشحون في ندواتهم الانتخابية، وتوصلت النتائج إلى تحديد ٢٩ قضية، تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

أولاً – المحور السياسي: واحتوى على عشر قضايا نالت درجات متباينة من الاهتمام لدى المرشحين.

ثانياً – القضايا الاقتصادية والمالية: واشتملت على سبع قضايا تمحورت حول الحفاظ على الفوائض المالية والثروة النفطية وغيرها.

ثالثاً – القضايا الخدمية للمجتمع الكويتي: وتم حصر اثنتي عشرة قضية أيضاً، تفاوتت في درجات الأهمية.

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم مناقشة مضمون تلك المحاور وما توصلت إليه الدراسة من نتائج، والإجابة عما طرحته من تساؤلات عن وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المتغيرات، حيث يعتقد الباحثون أن هناك أهمية علمية لربط محتوى تلك البرامج مع هذه المتغيرات، التي تم تحديدها بثلاثة، وهي على النحو التالي:

أولاً – النوع الاجتماعي: لقد تم تحديد هذا المتغير؛ لأن المرأة تدخل لأول مرة في الحياة السياسية انتخاباً وترشيحاً منذ نشأة الحياة البرلمانية الكويتية عام ١٩٦٣م، ومنذ أول انتخابات شهدتها الكويت عام

١٩٣٨م، حيث رأى الباحثون أهمية معرفة هل هناك فرق في الأولويات بين الرجال والنساء؟

ثانياً – متغير المذهب: المعروف أن المجتمع الكويتي يتكون بشكل عام من مذهبين؛ المذهب السني الذي يشكل أغلبية الكويتيين، والمذهب الجعفري الذي تشير الإحصاءات إلى أنه يكون نحو ٢٥٪ من مجموع السكان. وبهذا الصدد تضمنت الدراسة متغيراً يشير إلى هذين المذهبين؛ إذ يود الباحثون معرفة هل يوجد اختلاف بين المذهبين في أولويات القضايا التي تناولها مرشحو كل مذهب في تلك الانتخابات؟

ثالثاً – متغير المناطق: أي متغير الموقع الجغرافي الذي يعرف في الكويت بالمناطق الداخلية "الحضرية" والمناطق الخارجية "البدو"، إذ إن الكويت، على الرغم من مساحتها الصغيرة التي لا تزيد على (١٨) ألف كيلو متر مربع مقسمة عرفاً إلى مناطق داخلية (وهي حضرية السكان في معظمها)، ومناطق خارجية (ومعظم سكانها من أبناء القبائل). حيث إن هناك رؤية تشير إلى وجود اهتمام حكومي أكبر بالمناطق الداخلية من حيث الخدمات وتولي أبنائها المناصب العامة وتوزيع الدوائر الانتخابية، قياساً بالتفاوت الكبير في أعداد الناخبين في كل دائرة.

لذا تم احتساب هذا المتغير لمعرفة هل هناك أولويات في القضايا تختلف لدى مرشحي المناطق الداخلية وبرامجهم عنها لدى مرشحي المناطق الخارجية وبرامجهم؟

المحور الأول: تأثير متغير النوع الاجتماعي على القضايا المحورية المطروحة في برامج المرشحين (السياسية، الاقتصادية والمالية، المجتمعية والإدارية).

الجدول رقم (٥)
النوع الاجتماعي

	ذكور (١٣٨ برنامجاً)		الإناث (٢٠برنامجاً)		فترة الثقة ٩٥٪ الفرق بين النسبتين	P. valu
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1		
أ – أهم القضايا السياسية:						
١ الإصلاح والمساواة السياسية	٩٧	٧٠٪	١٧	٨٥٪	(-٠,٣٢١،٠,٠٢٦)	٠,٠٩٨
٢ تعديل الدوائر الانتخابية	٦٩	٥٠٪	٤	٢٠٪	(٠,١٠٥،٠,٤٩٤)	٠,٠٠٢*
٣ مشاركة المرأة السياسية	٦٤	٤٦٪	٨	٤٠٪	(-٠,١٦٦،٠,٢٩٤)	٠,٥٨٧
٤ الفساد (الإداري والمالي)	٦٦	٤٨٪	٤	٢٠٪	(٠,٠٨٤،٠,٤٧٢)	٠,٠٠٥*
٥ الأمن (الداخلي – الخارجي)	٣٩	٢٨٪	صفر	صفر	(٠,٢٠٧،٠,٣٥٧)	٠,٠٠٠*
٦ الوحدة الوطنية	٣٠	٢٢٪	٣	١٥٪	(-٠,١٠٣،٠,٢٣٨)	٠,٤٤٠
٧ السياسة الخارجية	١٩	١٤٪	صفر	صفر	(٠,٠٨٠،٠,١٩٥)	٠,٠٠٠*
ب – أهم القضايا الاقتصادية والمالية:						
١ المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها	٤٥	٣٣٪	٨	٤٠٪	(-٠,٣٠٢،٠,١٥٤)	٠,٥٢٦
٢ الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط)	٣٩	٢٨٪	٦	٣٠٪	(-٠,٢٣١،٠,١٩٧)	٠,٨٧٤
٣ زيادة الرواتب	٣٧	٢٧٪	٧	٣٥٪	(-٠,٣٠٣،٠,١٣٩)	٠,٤٦٩
٤ إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية	٣٢	٢٣٪	٥	٢٥٪	(-٠,٢٢٠،٠,١٨٤)	٠,٨٦١
٥ تشجيع الصناعة الكويتية وحمايتها	٣٠	٢٢٪	٤	٢٠٪	(-٠,١٧٠،٠,٢٠٥)	٠,٨٥٦
٦ الديون الداخلية (إسقاط القروض على المواطنين)	٢١	١٥٪	صفر	صفر	(٠,٠٩٢،٠,٢١٢)	٠,٠٠٠*
٧ الديون الخارجية (رفض إسقاط الديون على الدول الأخرى)	٥	٤٪	صفر	صفر	(٠,٠٠٥،٠,٠٧٦)	٠,٠٢٣*
ج – أهم القضايا المجتمعية والإدارية:						
١ الخدمات التعليمية	٨٣	٦٠٪	١٠	٥٠٪	(-٠,١٣٢،٠,٣٣٥)	٠,٣٩٥
٢ الخدمات الصحية	٦١	٤٤٪	١١	٥٥٪	(-٠,٣٤١،٠,١٢٥)	٠,٣٦٤

تابع/ الجدول رقم (٥)
النوع الاجتماعي

	ذكور (١٣٨ برنامجاً)		الإناث (٢٠برنامجاً)		فترة الثقة ٩٥٪	
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1	الفرق بين النسبتين	P. valu
٣ الإصلاح الإداري	٤٠	٪٢٩	٤	٪٢٠	(-٠,١٠١،٠,٢٨٠)	٠,٣٥٦
٤ الرعاية السكنية	٣٨	٪٢٨	٤	٪٢٠	(-٠,١١٥،٠,٢٥٦)	٠,٤٣٨
٥ تطبيق الشريعة الإسلامية	٣٩	٪٢٨	صفر	صفر	(٠,٢٠٧،٠,٣٧٥)	*٠,٠٠٠
٦ البطالة وفرص العمل	٢٩	٪٢١	٢	٪١٠	(-٠,٠٣٧،٠,٣٥٧)	٠,١٤٥
٧ قضايا الشباب	٢٣	٪١٧	٦	٪٣٠	(-٠,٣٤٣،٠,٠٧٦)	٠,٢١٤

* p-value أقل أو يساوي ٥٪

أ – متغير النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) والقضايا السياسية:

احتوى هذا المحور على (٧) قضايا صنفت على أنها سياسية، وتبين من الجدول رقم (٥) أن قضايا الإصلاح والمساواة السياسية، ومشاركة المرأة السياسية وقضية الوحدة الوطنية، عليها نوع من الإجماع؛ حيث لم تشر النتائج إلى وجود فروق ذات دلالات إحصائية تذكر بين الذكور والإناث، في حين تشير النتائج إلى أن هناك فروقاً بين الذكور والإناث في قضايا تعديل الدوائر الانتخابية، والفساد الإداري والمالي، والأمن الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى السياسة الخارجية. وتشير الفروق إلى أن الرجال كانت نسبتهم هي العليا في كل هذه القضايا.

وبالنظر إلى كل قضية على حدة تبين أن الفروق في موضوع الدوائر الانتخابية يمكن أن يفسر بأن الموقف الإيجابي من قبل الذكور تجاه مشاركة النساء جاء في معرض التنافس على أصوات الإناث اللاتي دخلن إلى العملية الانتخابية لأول مرة وبأعداد تفوق أعداد الرجال في الجداول الانتخابية. وفيما يتعلق بقضية الفساد الإداري والمالي فقد أظهر الرجال اهتماماً أكبر من النساء

بهذه القضية من منطلق الخبرة والمعرفة من خلال كونهم أكثر تولياً للمناصب العامة التي أتاحت لهم فرص الاطلاع على هذه القضايا. لقد دللت النتائج أيضاً على أن موضوعي الأمن والسياسة الخارجية لم يردا في برامج النساء الانتخابية نهائياً. وحظيا أيضاً بتركيز ضعيف من قبل الرجال على الرغم من ظهور بعض الدلالات الإحصائية. حيث إن نسبة الذين انتقدوا سياسة الكويت الخارجية لم تتجاوز ١٤٪ من مجمل برامج المرشحين، وبصورة عامة فإن السياسة الخارجية الكويتية قليلاً ما تتعرض للنقد، وذلك لاعتماد الكويت على توازنات إقليمية وأطراف خارجية لحمايتها؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى السياسة الأمنية؛ حيث إن الكويت مرتبطة أساساً باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما.

ب – متغير النوع الاجتماعي والقضايا الاقتصادية والمالية:

احتوى هذا المحور على (٧) قضايا اقتصادية ومالية، تبين من الجدول رقم (٥) أن كلا الجنسين أجمع على المحافظة على الفوائض المالية والثروة الوطنية (النفط) وعلى زيادة الرواتب، وكذلك على إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية، في حين أشارت النتائج الإحصائية إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في قضيتي إسقاط الديون الداخلية والمطالبة بإسقاطها عن المواطنين، وكذلك الديون الخارجية ورفض إسقاطها عن الدول الأخرى، إذ تبين النتائج أن النساء لم يتطرقن إلى هاتين القضيتين على الإطلاق. ويمكن أن يعلل ذلك بأن ضعف الخبرة وقلة المعلومات عند النساء المرشحات جعلهن يتجنبن الخوض في طرح قضايا معقدة، واعتقدن أنها ليست من القضايا التي عليهن زج أنفسهن بها دون توقع مردود إيجابي لهن من قبل الناخبين.

ج – متغير النوع الاجتماعي والقضايا المجتمعية والإدارية:

يلاحظ من تحليل النتائج لقضايا هذا المحور السبع أن هناك إجماعاً بين الذكور والإناث في القضايا كافة، باستثناء قضية تطبيق الشريعة الإسلامية التي

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية مرتفعة لصالح الرجال. فلم تبد المرشحات أي اهتمام بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية، ولم تذكر في البرامج الانتخابية لأي من المرشحات.

ويمكن رد ذلك إلى أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية تهم بالدرجة الأولى التيارات الدينية المنظمة، التي لا تعتبر المرأة في الكويت حتى الآن جزءاً منها، يضاف إلى ذلك أنها قضية غير جاذبة للأصوات، ومن ثم لا جدوى من طرحها ويلاحظ من النتائج السابقة أن الفروق بين الذكور والإناث كانت في معظمها في القضايا السياسية. أما الفروق في القضايا الأخرى فقد كان مردها إلى أن النساء لم يطرحن تلك القضايا في برامجهن الانتخابية أبداً.

المحور الثاني: تأثير متغير اختلاف المذهب الديني على القضايا المحورية المطروحة في برامج المرشحين (السياسية، الاقتصادية والمالية، المجتمعية والإدارية).

المحور السياسي:

الجدول رقم (٦)

الطائفة

	الشيعة ٢٥		السنة ١٣٣		فترة الثقة ٩٥٪	
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1	الفرق بين النسبتين	P. valu
أ – أهم القضايا السياسية:						
١ الإصلاح والمساواة السياسية	١٩	٧٦٪	٩٥	٧١٪	(-٠,١٣٨،٠,٢٢٩)	٠,٦٢٧
٢ تعديل الدوائر الانتخابية	٩	٣٦٪	٦٤	٤٨٪	(-٠,٣٢٧،٠,٠٨٥)	٠,٢٥٠
٣ مشاركة المرأة السياسية	١٠	٤٠٪	٦٢	٤٧٪	(-٠,٢٧٦،٠,١٤٣)	٠,٥٣٧
٤ الفساد (الإداري والمالي)	١٣	٥٢٪	٥٧	٤٣٪	(-٠,١٢١،٠,٣٠٤)	٠,٤٠٠
٥ الأمن (الداخلي – الخارجي)	٤	١٦٪	٣٥	٢٦٪	(-٠,٢٦٥،٠,٠٥٨)	٠,٢١٢
٦ الوحدة الوطنية	٤	١٦٪	٢٩	٢٢٪	(-٠,٢١٧،٠,١٠١)	٠,٤٧٧
٧ السياسة الخارجية	٤	١٦٪	١٥	١١٪	(-٠,١٠٦،٠,٢٠٠)	٠,٥٤٦

الجدول رقم (٦)
الطائفة

	الشيعة ٢٥		السنة ١٣٣		فترة الثقة ٩٥٪	
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1	الفرق بين النسبتين	P. valu
ب – أهم القضايا الاقتصادية والمالية:						
١ المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها	١٢	٪٤٨	٤١	٪٣١	(-٠,٠٣٩،٠,٣٨٢)	٠,١١١
٢ الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط)	١٤	٪٥٦	٣١	٪٢٣	(٠,١١٩،٠,٥٣٤)	*٠,٠٠٢
٣ زيادة الرواتب	٥	٪٢٠	٣٩	٪٢٩	(-٠,٢٦٨،٠,٠٨١)	٠,٢٩٦
٤ إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية	١٠	٪٤٠	٢٧	٪٢٠	(-٠,٠٠٦،٠,٤٠٠)	٠,٠٥٨
٥ تشجيع الصناعة الكويتية وحمايتها	٨	٪٣٢	٢٦	٪٢٠	(-٠,٠٧٠،٠,٣١٩)	٠,٢١٠
٦ الديون الداخلية (إسقاط القروض على المواطنين)	٨	٪٣٢	١٣	٪١٠	(٠,٠٣٢،٠,٤١١)	*٠,٠٢٢
٧ الديون الخارجية (رفض إسقاط الديون على الدول الأخرى)	١	٪٤	٤	٪٣	(-٠,٠٧٢،٠,٠٨٢)	٠,٨١٣
ج – أهم القضايا المجتمعية والإدارية:						
١ الخدمات التعليمية	١٤	٪٥٦	٧٩	٪٥٩	(-٠,٢٤٥،٠,١٧٧)	٠,٧٥٣
٢ الخدمات الصحية	٦	٪٢٤	٦٦	٪٥٠	(٠,٤٤٣،٠,٠٦٨)	*٠,٠٠٧
٣ الإصلاح الإداري	١١	٪٤٤	٣٣	٪٢٥	(-٠,٠١٦،٠,٣٩٩)	٠,٠٧١
٤ الرعاية السكنية	٦	٪٢٤	٣٦	٪٢٧	(-٠,٢١٤،٠,١٥٢)	*٠,٧٤٣
٥ تطبيق الشريعة الإسلامية	صفر	صفر	٣٩	٪٢٩	(٠,٣٧٠،٠,٢١٥)	٠,٠٠٠
٦ البطالة وفرص العمل	٤	٪١٦	٢٧	٪٢٠	(-٠,٢٠٢،٠,١١٦)	٠,٥٩٦
٧ قضايا الشباب	٢	٨٥	٢٧	٪٢٠	(-٠,٢٤٩،٠,٠٠٣)	٠,٠٥٧

* p-value أقل أو يساوي ٥٪.

أ – متغير المذهب والقضايا السياسية:

يتضح من الدلالات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تذكر تعزى إلى متغير المذهب؛ مما يشير إلى إجماع بين المرشحين من المذهبين السني والجعفري على القضايا السياسية التي تشكل أولويات بالنسبة للكويتيين عموماً. وكان لقضية الإصلاح والمساواة السياسية الأولوية الأولى عند المرشحين من كلا المذهبين، تلتها قضية تعديل الدوائر الانتخابية. وجاءت قضيتا الوحدة الوطنية والسياسة الخارجية في آخر سلم أولويات المرشحين من الطائفتين؛ نظراً لإجماع الكويتيين على أن قضية الوحدة الوطنية أمر محقق وليس هناك شعور بوجود أي تهديد لهذه الوحدة. وعن قضية السياسة الخارجية فإنه نظراً لشعور الكويتيين بأن هناك اعتبارات في معظمها إقليمية ودولية، فإن قضايا السياسة الخارجية لا تخضع عادة لنقاش واختلاف بين الكويتيين من كلا المذهبين.

ب – متغير المذهب والقضايا الاقتصادية والمالية:

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن هناك اتفاقاً بين المرشحين من المذهبين على أولوية المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى زيادة الرواتب وإصلاح سوق الكويت للأوراق المالية وتشجيع الصناعة الوطنية. وكذلك إجماعهم على رفض إسقاط الديون الخارجية. ومن الجدول نفسه يتضح أن الفروق بين مرشحي المذهبين كانت في قضيتي الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط) وإسقاط القروض عن المواطنين؛ فقد لوحظ أن المرشحين من المذهب الجعفري أكثر دعوة للحفاظ على الثروة الوطنية، وبنسبة ٥٦٪ قابلها بنسبة ٢٣٪ من مرشحي المذهب السني، وكذلك في قضية إسقاط القروض عن المواطنين حيث كانت النسبة عند مرشحي المذهب الجعفري ٣٢٪ مقابل ١٥٪ عند مرشحي المذهب السني. ويمكن تعليل ذلك انطلاقاً من حقيقة أن أتباع المذهب الجعفري – في معظمهم – يتركزون في المناطق الداخلية (الحضرية) وهم بذلك أكثر وعياً بقضايا الاعتداء على المال العام، إضافة إلى أن

معظم قضايا الاعتداء على المال العام تتم في تلك المناطق. ناهيك عن أن سكان المناطق الحضرية هم أكثر احتكاكاً بالطبقة الغنية في المجتمع الكويتي.

أما عن قضية إسقاط القروض وكونها أولوية أعلى عند الشيعة منها عند السنة فإن ذلك مرده إلى أن أتباع المذهب الشيعي – في أغلبهم – من الموظفين متوسطي الدخل ويعانون مشكلات القروض وسدادها. ومن ثم فإن طرح ذلك سوف يجلب للمرشحين الأصوات.

ج – متغير المذهب والقضايا المجتمعية والإدارية:

من الجدول رقم (٦) يلاحظ أيضاً أنه ليس هناك فروق بين مرشحي المذهبين حول قضايا التعليم والإصلاح الإداري والرعاية السكنية والبطالة وقضايا الشباب، حيث كانت من الأولويات المهمة عند كل المرشحين بغض النظر عن المذهب. في حين يلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المذهب في قضيتي الخدمات الصحية وتطبيق الشريعة الإسلامية. حيث كانت القضية الصحية ذات أولوية أعلى عند مرشحي السنة منها عند مرشحي المذهب الجعفري، حيث وصلت إلى ٥٠٪ عند مرشحي السنة مقابل ٢٤٪ عند مرشحي الشيعة. كما يلاحظ أيضاً أن مرشحي المذهب السني هم الذين أعطوا قضية تطبيق الشريعة الإسلامية أولوية في برامجهم الانتخابية، في حين غابت تلك القضية نهائياً عن برامج المرشحين من المذهب الجعفري.

ويمكن تعليل تلك الفروق بين المذهبين بأن أغلب التجمعات لأتباع المذهب الجعفري هي في المناطق الداخلية (الحضرية) التي تتمتع بخدمات صحية جيدة نسبياً كماً ونوعاً، فيما يغلب على التجمعات السنية وجودها في المناطق الخارجية (قبلية)، وهي مناطق مكتظة بالسكان وتشهد ضغطاً كبيراً على الخدمات الصحية؛ مما يجعلها في مستوى أقل جودة وكفاءة من المناطق الداخلية.

أما عن تطبيق الشريعة الإسلامية كأولوية عند المرشحين السنة مقابل مرشحي الشيعة فيمكن النظر إليه على أساس أن لكل مذهب من المذهبين رؤيته

بخصوص تطبيق الشريعة الإسلامية، ونظراً لكون السنة هم الأكثرية فلم يعتبر مرشحو المذهب الشيعي أن هذه الرؤية يمكن تبنيها؛ لذا لم يطرحوها من حيث المبدأ.

المحور الثالث: تأثير متغير المناطق الداخلية والخارجية على القضايا المحورية في برامج المرشحين (السياسية، الاقتصادية والمالية، المجتمعية والإدارية).

الجدول رقم (٧)
خارجية وداخلية

	المناطق الداخلية (١٠٠)		المناطق الخارجية (٥٨)		فترة الثقة ٩٥٪ الفرق بين النسبتين	P. valu
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1		
أ – أهم القضايا السياسية:						
١ الإصلاح والمساواة السياسية	٧٦	٪٧٦	٣٨	٪٦٦	(-٠,٠٤٣،٠,٢٥٣)	٠,١٦٦
٢ تعديل الدوائر الانتخابية	٥٢	٪٥٢	٢١	٪٣٦	(٠,٠٠٠،٠,٣١٥)	٠,٠٥٠*
٣ مشاركة المرأة السياسية	٥٦	٪٥٦	١٦	٪٢٨	(٠,٢٢٥،٠,٥٢٢)	٠,٠٠٠*
٤ الفساد (الإداري والمالي)	٤٨	٪٤٨	٢٢	٪٣٨	(-٠,٠٥٧،٠,٢٥٩)	٠,٢١٤
٥ الأمن (الداخلي – الخارجي)	٢٤	٪٢٤	١٥	٪٢٦	(-٠,١٥٨،٠,١٢١)	٠,٧٩٥
٦ الوحدة الوطنية	٢٤	٪٢٤	٩	٪١٦	(-٠,٠٤٠،٠,٢١٠)	٠,١٨٤
٧ السياسة الخارجية	١٤	٪١٤	٥	٪٩	(-٠,٠٤٥،٠,١٥٣)	٠,٢٨٨
ب – أهم القضايا الاقتصادية والمالية:						
١ المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها	٤٠	٪٤٠	١٣	٪٢٢	(٠,٠٣١،٠,٣١٩)	٠,٠١٧*
٢ الحفاظ على الثروة الوطنية (النفط)	٣٦	٪٣٦	٩	٪١٦	(٠,٠٧٢،٠,٣٣٧)	٠,٠٠٢*
٣ زيادة الرواتب	٢٣	٪٢٣	٢١	٪٣٦	(-٠,٢٨٠،٠,٠١٦)	٠,٠٨٢
٤ إصلاح سوق الكويت للأوراق المالية	٢٦	٪٢٦	١١	٪١٩	(-٠,٠٦٢،٠,٢٠٢)	٠,٢٩٨
٥ تشجيع الصناعة الكويتية وحمايتها	٢٣	٪٢١	١١	٪١٩	(-٠,٠٨٩،٠,١٧٠)	٠,٥٤٤

تابع/ الجدول رقم (٧)
خارجية وداخلية

	المناطق الداخلية (١٠٠)		المناطق الخارجية (٥٨)		فترة الثقة ٩٥٪	
	العدد	النسبة ٪ p2	العدد	النسبة ٪ P1	الفرق بين النسبتين	P. valu
٦ الديون الداخلية (إسقاط القروض على المواطنين)	١٠	٪١٠	١١	٪١٩	(-٠,٢٠٦،٠,٠٢٧)	٠,١٣٢
٧ الديون الخارجية (رفض إسقاط الديون على الدول الأخرى)	٣	٪٣	٢	٪٣	(-٠,٠٦٢،٠,٠٥٣)	٠,٨٧٩
ج – أهم القضايا المجتمعية والإدارية:						
١ الخدمات التعليمية	٥٨	٪٥٨	٣٥	٪٦٠	(-٠,١٨٢،٠,١٣٥)	٠,٧٧٢
٢ الخدمات الصحية	٤٦	٪٤٦	٢٦	٪٤٥	(-٠,١٤٩،٠,١٧٢)	٠,٨٨٧
٣ الإصلاح الإداري	٣١	٪٣١	١٣	٪٢٢	(-٠,٠٥٤،٠,٢٢٦)	٠,٢٣١
٤ الرعاية السكنية	٢٦	٪٢٦	١٦	٪٢٨	(-٠,١٥٩،٠,١٢٧)	٠,٨٢٩
٥ تطبيق الشريعة الإسلامية	١٧	٪١٧	٢٢	٪٣٨	(٠,٣٥٤،٠,٠٦٤)	*٠,٠٠٥
٦ البطالة وفرص العمل	١٦	٪١٦	١٥	٪٢٦	(-٠,٢٣٢،٠,٠٣٥)	٠,١٤٨
٧ قضايا الشباب	١٩	٪١٩	١٠	٪١٧	(-٠,١٠٦،٠,١٤١)	٠,٧٨١

* p-value أقل أو يساوي ٥٪.

أ – متغير المناطق الجغرافية (الداخلية/الخارجية) والقضايا السياسية:

يشير الجدول رقم (٧) إلى أنه ليس هناك فروق ذات دلالات إحصائية في القضايا السياسية تعزى إلى متغير المناطق الجغرافية الداخلية (الحضرية) والخارجية (القبلية) باستثناء قضيتي تعديل الدوائر الانتخابية ومشاركة المرأة السياسية، وكانت هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين مرشحي المنطقتين؛ إذ وجد أن مرشحي المناطق الداخلية (الحضر) هم أكثر مطالبة بتعديل الدوائر الانتخابية والمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة. وهذا أمر متوقع؛ حيث إن

التقسيم السابق للدوائر الانتخابية – (٢٥) دائرة – يعطي للمناطق الخارجية ثقلاً تمثيلياً داخل مجلس الأمة أكبر مما قد يتيحه تقسيم الكويت إلى (٥) دوائر انتخابية. وحول قضية مشاركة المرأة فمن المعروف أن المناطق الخارجية هي مناطق قبلية محافظة ترى أن دور المرأة ينحصر في أدوار تقليدية في المجتمع.

ب – متغير المناطق الجغرافية والقضايا الاقتصادية والمالية:

من الجدول رقم (٧) نفسه يلاحظ أيضاً أنه ليس هناك فروق ذات دلالات إحصائية تذكر – في جميع القضايا الاقتصادية والمالية – تعزى إلى متغير المناطق باستثناء قضيتي المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها والحفاظ على الثروة الوطنية (النفط)؛ إذ وجد أن مرشحي المناطق الداخلية هم أكثر مطالبة بذلك. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نسبة لا بأس بها من مرشحي المناطق الداخلية وناخبيهم هم من الطبقة التجارية والمالية التي تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والمالية في دولة الكويت، ولهذا فهي أكثر وعياً بأهمية الحفاظ على ثروات الوطن المالية والنفطية.

ج – متغير المناطق الجغرافية والقضايا المجتمعية والإدارية:

من الجدول رقم (٧) يلاحظ أيضاً أنه ليس هناك فروق ذات دلالات إحصائية تذكر في قضايا التعليم والصحة والإصلاح الإداري والرعاية السكنية والبطالة وفرص العمل وقضايا الشباب تعزى إلى متغير المناطق الجغرافية؛ فهي تشهد إجماعاً بين الكويتيين كافة. في حين يلاحظ أن الفرق الوحيد الذي أبرزته الدلائل الإحصائية هو الفرق الذي يظهر في قضية تطبيق الشريعة الإسلامية. إذ وجد أن مرشحي المناطق الخارجية (القبائل) هم أكثر طرحاً لقضية تطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا أمر مسوغ؛ نظراً لأن المجتمعات القبلية المحافظة تشكل قضية الدين لديها أولوية خاصة؛ لذا ترى أن الدولة المثلى هي التي تطبق الشريعة الإسلامية.

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى تعرف أهم القضايا التي طرحها المرشحون لانتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٦م، والتي اعتقدوا أنها تشكل أهم القضايا التي يمكن استقطاب الناخبين من خلالها. هذا، وقد قسمت هذه القضايا من خلال تحليل مضامين تلك البرامج إلى قضايا سياسية، واقتصادية ومالية، وخدمات مجتمعية. وبعد تحديد تلك القضايا باستخدام أسلوب التحليل الكمي خلصت الدراسة إلى ما يلي:

١ – جاءت قضايا الإصلاح والمساواة السياسية، ومشاركة المرأة، وتعديل الدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى قضايا الفساد الإداري والمالي في سلم أولويات المحور السياسي للمرشحين كافة.

٢ – احتلت قضايا المحافظة على الفوائض المالية وحسن توظيفها والحفاظ على الثروة النفطية، ثم زيادة الرواتب أهم القضايا التي طرحها المرشحون كافة في المحور الاقتصادي والمالي.

٣ – في المحور المجتمعي جاءت القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة والإصلاح الإداري والرعاية السكنية أهم الأولويات للمرشحين كافة.

٤ – من اللافت للنظر أن بعض القضايا المهمة – مثل قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون والسياسة الخارجية – جاءت في آخر سلم أولويات المرشحين، في المحور السياسي. كما يلاحظ أن قضية إسقاط الديون على الدول المدينة للكويت جاءت في المرتبة الأخيرة على سلم أولويات المرشحين، حيث لم يشر إليها إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز ٣٪ من مجموع تكرارات برامج المرشحين كافة. هذا بالإضافة إلى أن قضايا مثل البيئة وغير محددي الجنسية (البدون) وحقوق المرأة والحقوق غير السياسية للطائفة الشيعية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كانت في آخر أولويات المرشحين في المحور المجتمعي.

هذا، وعلى الرغم من مرور ما يزيد على عقدين من الزمن، فإن معظم القضايا التي ركز عليها المرشحون في انتخابات عام ١٩٨٥م ظلت هي ذاتها

القضايا التي شكلت أولويات المرشحين في انتخابات عام ٢٠٠٦م، وهو ما أظهرته دراسة أسيري والمنوفي سالفة الذكر.

وعند النظر في الفروق ذات الدلالات الإحصائية بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالنوع الاجتماعي، والمذهب والمناطق الداخلية والخارجية (حضر وبدو) تبين أن متغير النوع الاجتماعي (الذكور / والإناث) احتوى على أكبر قدر من الفروق بين متغيراته، ثم تلاه متغير المذهب والموقع الجغرافي بالتساوي من حيث الفروق.

فمن حيث متغير النوع الاجتماعي والقضايا السياسية لوحظ أن هناك فروقاً ذات دلالات إحصائية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي لصالح الرجال في قضايا تعديل الدوائر الانتخابية والفساد الإداري والمالي والأمن والسياسة الخارجية. وفي المحور الاقتصادي والمالي لوحظ أن هناك فروقاً بين الرجال والنساء في قضية إسقاط الديون الداخلية والخارجية.

وفي القضايا المجتمعية دللت النتائج على أنه ليس هناك فروق ذات دلالات إحصائية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي باستثناء قضية تطبيق الشريعة الإسلامية التي لم تتطرق إليها المرشحات نهائياً في برامجهن الانتخابية.

أما من حيث متغير المذهب فقد بينت النتائج أنه ليس هناك فروق ذات دلالات إحصائية تعزى إلى ذلك المتغير، فيما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالات إحصائية تعزى إلى المذهب في قضيتي الحفاظ على الثروة النفطية وإسقاط الديون الداخلية اللتين كانتا أكثر وضوحاً في بيانات المرشحين من المذهب الشيعي. وفي القضايا المجتمعية جاءت قضيتا الخدمات الصحية وتطبيق الشريعة الإسلامية أكثر وضوحاً عند السنة.

وعن المتغير المتعلق بالمناطق الداخلية والخارجية (بدو / حضر) لوحظ أن مرشحي المناطق الداخلية (الحضر) هم أكثر مطالبة بتعديل الدوائر الانتخابية ومشاركة المرأة السياسية. كما تبين أيضاً أن مرشحي المناطق الداخلية أكثر اهتماماً بالمحافظة على الفوائض والثروة النفطية، في حين كان مرشحو المناطق الخارجية أكثر اهتماماً بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

المراجع

أولاً – الكتب:

١ – خلدون النقيب، (١٩٩٦م)، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، بيروت، دار السافي.

٢ – د. عبدالرضا أسيري، (٢٠٠٧م)، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، الكويت، مطابع الوطن.

٣ – عثمان عبدالملك الصالح، (١٩٨٩م)، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي، وفي إطاره النظري، وفي واقعه ووسائل إصلاحه، الكويت، مطابع كويت تايمز.

٤ – علي عسكر وآخرون، (١٩٩٨م)، مقدمة في البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ثانياً – الدوريات:

١ – جاسم كرم، (١٩٨٨م)، جغرافية الانتخابات، تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد ١٦، العدد ٣.

٢ – د. عبدالله خليفة الشايجي، (١٩٩٩م)، خصوصية الديمقراطية الكويتية، تحليل لنتائج مجلس الامة الكويتي الثامن (١٩٩٦–٢٠٠٠م)، ونظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩٣ (٢٤)، ص ص ١٧–٧٣.

٣ – د. عبدالرضا أسيري وكمال المنوفي، (١٩٨٦م)، الانتخابات النيابية السادسة في الكويت: تحليل سياسي، (١٩٨٥م)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤ (١)، ص ص ٩٥–١٣٨.

٤ – غانم النجار، جاسم كرم، (يوليو ١٩٨٧م)، السلوك الانتخابي في الكويت ١٩٨٥، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٨، ص ص ١٨– ٥٠.

٥ – مازن خليل غرايبة، وباسل العيدة، (٢٠٠٦م)، أثر منح المرأه حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٤، العدد "٢".

ثالثاً – تقارير رسمية ووثائق:

١ – جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، برامج المرشحين لمجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٦م.

٢ – وزارة الداخلية، (٢٠٠٦م)، نتائج انتخابات مجلس الأمة، الإدارة العامة للشؤون القانونية.